الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4525 | الجمعة | 25 شعبان 1444 هـ | 17 مارس 2023 م | السنة الخامسة عشرة

وزير الدفاع يكشف تفاصيل جديدة عن عملية «مجدو»

الرئيس الإسرائيلي: من يظن أننا لن نصل إلى حرب أهلية فهو لا يفهم

«وكالات» : قال الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ –الأربعاء– إن من يظن أن «الحرب الأهلية هي حدّ لن نصل إليه، فهو لا يفهم»، معتبرا أن الاحتراب الداخلي «خط أحمر».

وفي كلمة عرض خلالها «مخطط الشعب»، وهو مقترح لخطة معدلة لإصلاح القضاء، قال هرتسوغ –في كلمته التي بثها مباشرة على صفحته في فيسبوك– «الأسابيع القليلة الماضية مزّقتنا، وأضرت بالاقتصاد والأمن والمجتمع والعلاقات السياسية لإسرائيل، والأهم: بالتماسك الإسرائيلي».

وأردف «سمعت خطابا مروعا، كراهية مروعة حقيقية، الناس على الجانبين، لم يعد الدم في الشوارع يصدمهم».

وتابع «سأستخدم تعبيرا لم أستخدمه حتى الآن، وهو أنه لا يوجد إسرائيلي لا يشعر بالرعب منه: من يعتقد أن حربا أهلية حقيقية هي حد لن نصل إليه، فهو لا يفهم».

وأكد هرتسوغ أن «الحرب الأهلية خط أحمر، ولن أسمح بأن تندلع بأي ثمن».

وفيما يتعلق بخطة الإصلاح القضائي، قال «يجب إجراء تغيير جوهري وعميق في العلاقة بين السلطات الحكومية بشكل مدروس ومنطقي، والتأكد من أنه يجلب البركة والخير لأوسع قاسم مشترك ممكن».

ومضى بالقول «أعتقد أننا نواجه اليوم فرصة تاريخية لترتيب دستوري متوازن وحكيم ومتفق عليه للعلاقات بين السلطات في بلدنا اليهودي والديمقراطي».

وأشار إلى أن مخططه «يقوي الكنيست (البرلمان) والحكومة والنظام القضائي، ويحافظ على دولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية»، مضيفا «هذا ليس تنازلا سياسيا حول هذا البند أو ذاك، على جميع الأطراف في هذا النقاش العام واجب أن يفهموا أهمية التوقيت، يجب عدم تدمير الدولة».

الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ

وتسعى الخطة التي وضعها هرتسوغ بنفسه دون مشاورات مع الائتلاف الحاكم أو المعارضة، إلى إيجاد حل وسط على وقع اضطرابات على مستوى البلاد بشأن خطة الحكومة لإضعاف القضاء.

وتضمنت الخطة عدم منح الائتلاف الحكومي أغلبية في لجنة تعيين القضاة، حيث ستضم اللجنة 11 عضوا، منهم 5 فقط للائتلاف، وفق صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية.

كما تضمنت الخطة أن يتم التصويت في الكنيست على سَنّ «قانون أساس» بمثابة دستور في 4 قراءات بدلا من 3، وبأغلبية 80 صوتا من أصل 120 نائبا، بدلا من 61.

وكان الرئيس الإسرائيلي، الذي يعتبر منصبه شرفيا إلى حد كبير، قد أجرى محادثات في الأسابيع الأخيرة في محاولة للتوصل إلى حل وسط بين أعضاء الائتلاف وأولئك الذين يعارضون التغييرات القضائية، لكنه لم يؤكد أن هناك مشرّعين يدعمون اقتراحه.

من جانبه، رفض حزب الليكود بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خطة هرتسوغ، وقال وزير التعليم يوآف كيش نيابة عن حزبه إن «المخطط يتضمن فقرات رئيسية لا تؤدي إلا إلى استمرار الوضع القائم، ولا تخلق التوازن الأدنى الضروري بين السلطات».

بدورها، قالت وزيرة النقل ميري ريغيف: «مخطط الرئيس؟ يبدو أن المخطط كتبه رئيس المحكمة العليا إلى هرتسوغ. المخطط يتخذ جانبا واضحا ضد الشعب والسيادة».

من جانب اخر قال وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت أمس الخميس إنه تم منع عملية وصفها بالكبيرة والصعبة عقب التفجير الذي نفذه مسلح جنوب حيفا، في حين نفت قوات الأمم المتحدة العاملة جنوب لبنان (يونيفيل) علمها بحدوث تسلل باتجاه إسرائيل.

وأضاف غالانت –بعد استماعه لتقييم أمني في قيادة الشمال بحضور كل من رئيس هيئة الأركان وقائد المنطقة الشمالية في الجيش– إن العملية التي تم منعها تحمل في طياتها ضررا كبيرا. وتابع أن عملية «مَجدّو» مركبة ومعقدة وذاتَ خيوط عديدة، قائلا إن إسرائيل ستصل إلى كامل تفاصيلها.

كما قال الوزير الإسرائيلي إن المسؤولين عن تنفيذ عملية مجدّو سيندمون على ذلك، وإن إسرائيل ستجد المكان والطريقة المناسبين لتوجيه ضربة لهم.

وبعد رفع الرقابة العسكرية الإسرائيلية عن الحظر الإعلامي عن «الحدث الأمني الخطير» الذي وقع على الحدود الإسرائيلية اللبنانية صباح الاثنين الماضي، قال الجيش الإسرائيلي إنه قتل شخصا تسلل من الأراضي اللبنانية، وهو المسؤول عن تنفيذ التفجير الذي وقع في مفترق مجدو (جنوب حيفا).

وأضاف الجيش الإسرائيلي أنه يحقق في مسؤولية حزب الله اللبناني عن العملية قرب حيفا، ودعا إلى الاستعداد لحدث على جبهات عدة، بينها إيران.

بيد أن إذاعة الجيش الإسرائيلي كشفت تفاصيل جديدة عن العملية، مشيرة إلى أن المنفذ هو من أصل فلسطيني.

وقالت الإذاعة إن المنفذ ربما جاء من أحد مخيمات اللاجئين في جنوب لبنان، مضيفة أن المنظومة الأمنية الإسرائيلية تفحص احتمال تورط حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الهجوم.

وحسب المعلومات، فإن الشخص الذي قتل تسلل عبر نقطة غير معلومة حتى الآن على الحدود اللبنانية الإسرائيلية ووصل إلى جنوب حيفا حيث زرع العبوة الناسفة في مفترق مجدو، ثم استقل سيارة وعاد ثانية إلى الحدود.

وذكرت مصادر إسرائيلية أن المنفذ كان يحمل حزاما ناسفا وقنابل يدوية وأسلحة، مما يشير إلى أنه كان يعد لعملية كبيرة، حسب تعبيرها.

وفي تطور جديد، أفادت وسائل إعلام إسرائيلية بالعثور على حقيبة داخلها جهاز تفجير في بلدة كفر قرع داخل الخط الأخضر.

من جهتها، نفت قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان أمس الخميس أي علم لها بحركة عبور أو تحرك من الجانب اللبناني باتجاه إسرائيل.

وقال الناطق الرسمي باسم اليونيفيل إن قواته اطلعت على تقارير إعلامية تحدثت عن تسلل شخص إلى إسرائيل من لبنان، لكنها لم تلاحظ أي حركة من هذا القبيل عند الخط الأزرق خلال الأيام الماضية.

وحثت القوة الأممية جميع الأطراف على ضبط النفس والحفاظ على الاستقرار والتنسيق عبر آليات العمل التي وضعتها لتجنب ما سمّته سوء الفهم وخفض التوتر.

من ناحية أخرى توغّلت قوات كبيرة من جيش الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة الشرقية من مدينة نابلس، تمهيدا لاقتحام المستوطنين قبر يوسف وإقامة طقوس تلمودية فيه.

واندلعت مواجهات بين شبان فلسطينيين وقوات الاحتلال التي أطلقت عليهم وابلا من قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع.

وأفادت مصادر فلسطينية بإصابة 16 فلسطينيا ليل الأربعاء/ الخميس في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي في نابلس شمال الضفة الغربية.

وتحدثت المصادر نفسها عن اشتباكات مسلحة بين نشطاء فلسطينيين والقوات الإسرائيلية.

وقالت كتائب القسام –الجناح العسكري لحركة حماس– إن مجاهدي الكتائب «يتصدون لاقتحام قوات الاحتلال ويستهدفون آلياتها بوابل كثيف من الرصاص».

وبحسب إحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية، فقد استشهد 84 فلسطينيا في الضفة الغربية وشرق القدس منذ بداية العام الجاري.

وذكرت الوزارة أن بداية العام الجاري هي «الأكثر دموية» في الضفة الغربية منذ عام 2000 على الأقل.

مطالبات بمكافحة «الإسلاموفوبيا» في الذكرى الرابعة لمذبحة المسجدين بنيوزيلندا

الأمم المتحدة تبنت قرارا العام الماضي يجعل 15 مارس من كل عام يوما لمكافحة الإسلاموفوبيا

«وكالات» : شهدت منصات التواصل الاجتماعي، الأربعاء، تجديدا للمطالبات بمكافحة الإسلاموفوبيا (كراهية الإسلام) وتعزيز أمن وحقوق الأقليات المسلمة في المجتمعات، وذلك بمناسبة الذكرى الرابعة للهجوم المسلح على مسجدين في نيوزيلندا واليوم العالمي لمكافحة الإسلاموفوبيا.

وكانت الأمم المتحدة تبنت قرارا العام الماضي يجعل 15 مارس من كل عام يوما لمكافحة الإسلاموفوبيا، إذ تقدمت باكستان بالقرار نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

ويصادف اليوم الذي اقتحم فيه مسلح مسجدين في كرايست تشيرتش النيوزيلندية وفتح النار على المصلين، مما أسفر عن مقتل 51 شخصا وإصابة 40 آخرين.

ووصفت وسائل إعلام نيوزيلندية ذلك اليوم بأنه نقطة محوريّة «غيّر المدينة والمجتمع الإسلامي إلى الأبد»، كما أشارت إلى معاناة عائلات الضحايا حتى اللحظة من عدم قدرتهم على تجاوز محنتهم.

وتشير صحف نيوزيلندية إلى استمرار التحقيقات حول إذا ما كانت قوات الشرطة تأخرت في الاستجابة للهجوم الذي وقع مارس 2019، وإن كانت استجابة الشرطة بشكل أسرع ستزيد من فرص بقاء بعض الضحايا على قيد الحياة.

وجددت وزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية إدانتها للهجوم في كرايست تشيرتش.

كما أشارت منظمات أوروبية حقوقية إلى ضرورة مكافحة «تعصب العرق الأبيض» والنظريات المتطرفة والعنصرية التي تتبناها الأحزاب اليمينية، حيث ألقى عدد من المنظمات باللوم على نظريات «تفوق العرق الأبيض» في القارة الأوربية في ما يتعلق بالجرائم ضد المسلمين والأقليات.

من جهته، كتب معهد الحوار الإستراتيجي البريطاني «اليوم نتذكر أولئك الذين قُتلوا في ذلك الهجوم وغيره منذ ذلك الحين، في اعتداءات عززتها أيديولوجية اليمين المتطرف وغذتها الكراهية».

وأضاف –في بيان على تويتر– أن الهجوم على مسجدين في نيوزيلندا «ما هو إلا نتيجة للنمو الكبير في الأيديولوجية اليمينية المتطرفة السائدة عالميا منذ العقد الأول من القرن الـ21».

بدوره، نعى اتحاد مؤتمر القيادة الأميركي –الذي يضم عدة منظمات حقوقية– ضحايا الهجوم قائلا «بينما نكرم ذكراهم اليوم، يجب أن نظل متحدين في الكفاح من أجل إنهاء سيادة العرق الأبيض والقضاء على الكراهية والتعصب بجميع أشكاله».

من جانبها، قالت منظمة «الاندماج والتنمية الإسلامية» (MEND) البريطانية إن اليوم العالمي لمكافحة الإسلاموفوبيا يتزامن مع الذكرى السنوية للهجوم المروع على المصلين من قبل مسلح في مدينة كرايست تشيرتش بنيوزيلندا.

وأشارت إلى أن الإسلاموفوبيا غذت الكراهية والانقسام والعنف، وهو ما أسفر عن عواقب سلبية على المجتمع ككل.

كما غرّدت عضو مجلس الشيوخ الأسترالي مهرين فاروقي: «قبل 4 سنوات، تسببت العنصرية في مقتل 51 شخصا في نيوزيلندا».

وأضافت أن «مطلق النار في كرايست تشيرتش كان من إنتاج أستراليا ولا يزال التطرف اليميني يهدد سلامتنا ورفاهيتنا».

ودعت فاروقي –في اليوم العالمي لمكافحة الإسلاموفوبيا– إلى التزام «القضاء على جميع أشكال العنصرية بشكل نهائي».

صاروخ بيونغ يانغ يرفع حالة التأهب بطوكيو وسول

صاروخ باليستي أطلقه جيش كوريا الشمالية من منطقة غير محددة

«وكالات» : أطلقت كوريا الشمالية أمس الخميس صاروخا باليستيا عابرا للقارات سقط في البحر بين شبه الجزيرة الكورية واليابان، وذلك قبل ساعات فقط من وصول الرئيس الكوري الجنوبي إلى طوكيو لعقد قمة نادرة يُتوقع أن تتناول سبل مواجهة بيونغ يانغ المسلحة نوويا.

وأجرت كوريا الشمالية عدة عمليات إطلاق للصواريخ هذا الأسبوع، وسط تدريبات عسكرية مشتركة مستمرة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، تدينها بيونغ يانغ وتعتبرها أعمالا عدائية.

وقالت هيئة الأركان المشتركة في سول –في بيان– إن كوريا الشمالية أطلقت صاروخا عابرا للقارات قبالة ساحلها الشرقي، مشيرة إلى أنه حلق مسافة ألف كيلومتر في مسار مرتفع.

وأكدت الحكومة اليابانية أيضا إطلاق الصاروخ العابر للقارات، وأعلنت وزارة الدفاع اليابانية أنه حلق لمدة 70 دقيقة على ارتفاع 6 آلاف كيلومتر وقطع مسافة ألف كيلومتر قبل أن يسقط على بعد 200 كيلومتر غرب جزيرة أوشيما في هوكايدو بشمال اليابان.

وكان خفر السواحل الياباني قد توقع في وقت سابق أن الصاروخ سيسقط بعد ساعة تقريبا من إطلاقه، مما يشير إلى أنه سلاح بعيد المدى مثل الصواريخ البالستية العابرة للقارات.

ودعا رئيس وزراء اليابان فوميو كيشيدا لاجتماع لمجلس الأمن القومي بعد إطلاق بيونغ يانغ الصاروخ البالستي، كما عقد مجلس الأمن القومي في كوريا الجنوبية اجتماعا.

كما عقد اجتماع لمجلس الأمن القومي في سول، ودعا رئيس كوريا الجنوبية يون سوك يول جيش بلاده على الحفاظ على حالة التأهب، وقال إن بيونغ يانغ ستدفع ثمن استفزازاتها، داعيا لتعزيز التعاون الأمني مع واشنطن وطوكيو.

وفي واشنطن، نددت متحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأميركي بالتجربة الصاروخية الجديدة، وقالت إنها تثير التوترات في المنطقة بلا داع.

تونس: قرار أوروبي يندد بـ «الاستبداد» وسعيد يحذر «المتآمرين»

«وكالات»: اعتمد البرلمان الأوروبي –أمس الخميس– قرارا يحث فيه السلطات التونسية على الإفراج عن جميع المعتقلين في إطار الحملة التي استهدفت المعارضة، واحترام حرية التعبير، في حين حذر الرئيس التونسي من سماهم المتآمرين على أمن المجتمع.

وصوت النواب الأوروبيون خلال جلسة في مقر البرلمان الأوروبي بمدينة ستراسبورغ الفرنسية لصالح القرار الذي يدعو السلطات التونسية إلى وضع حد لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

ويحث القرار السلطات التونسية على الإفراج الفوري عن الصحفي نور الدين بوطار وجميع المعتقلين تعسفيا، بمن فيهم صحفيون وقضاة ومحامون وناشطون سياسيون ونقابيون.

وتضمن القرار القلق البالغ إزاء ما وصفه البرلمان الأوروبي بـ«الانجراف الاستبدادي» للرئيس قيس سعيّد، والدعوة إلى إعادة القضاة المعزولين إلى وظائفهم فورا، ووضع حد لاستخدام المحاكم العسكرية في محاكمة المدنيين.

كما تضمن التعبير عن الأسف لرفض السلطات الامتثال لأمر المحكمة الإدارية القاضي بإعادة 49 قاضيا إلى مناصبهم.

وشدد أيضا على ضرورة تعليق برامج دعم الاتحاد الأوروبي المحددة لوزارتي العدل والداخلية.

جلسة عامة عقدها البرلمان الأوروبي الأربعاء في مقره بمدينة ستراسبورغ الفرنسية

بدوره، قال إيمانويل موريل نائب رئيس لجنة العلاقات الأوروبية المغاربية في البرلمان الأوروبي إن تونس تمر بأزمة سياسية من مظاهرها تدهور كبير للحريات العامة ولدولة القانون.

وعبر موريل عن قلق البرلمانيين الأوروبيين من الإجراءات التي اتخذتها تونس في الأشهر القليلة الماضية.

ومؤخرا، اعتقلت السلطات التونسية العديد من المعارضين البارزين ووجهت إلى بعضهم تهمة «التآمر على أمن الدولة»، ونددت المعارضة بهذه الاعتقالات واعتبرتها محاولة لتصفيتها.

وتتهم قوى معارضة الرئيس سعيد بإرساء نظام حكم فردي استبدادي، في حين يقول سعيد إنه لا بد من محاسبة من يصفهم بالفاسدين والمجرمين.

وسبق للبرلمان الأوروبي أن ناقش في أكتوبر 2021 الأوضاع في تونس بحضور مفوض العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، وذلك بعد نحو 3 أشهر من إعلان الرئيس التونسي إجراءات استثنائية تسمح له بتولي كل السلطات.

في غضون ذلك، قال الرئيس التونسي قيس سعيد إن «التآمر على أمن المجتمع لا يقل خطرا عن التآمر على أمن الدولة»، مؤكدا أنه لا تسامح مع من يسعى إلى المساس به.

وخلال اجتماع بين سعيد ووزير الداخلية توفيق شرف الدين تطرق الطرفان إلى «مسألة التصدي للاحتكار والمضاربة غير المشروعة، وأنه لا تسامح مع من يسعى بكل الطرق إلى تجويع الشعب لتأجيج الأوضاع الاجتماعية».

ومع اقتراب شهر رمضان تشهد الأسواق في تونس شحا في بعض المواد الغذائية الأساسية وغيابا لبعضها في ظل وضع اقتصادي صعب.